

رقم التسلسل: ٧٩٩٧	التاريخ الميلادي: ١٤٢٢/٥/١٩	التاريخ الهجري: ٧ صفر ١٤٢٠	اليوم: السبت
المصدر: الأزمات	نوع المصدر: مجلة	مكان الصدور: الكويت	وتيرة الصدور: أسبوعية
رقم العدد: ٣٣	رقم الصفحة: ٤	عدد الصفحات: ٣	رقم العامود: ١
التحويلات: نص (+) صورة	المجموع:	نوع المادة: (٦)	
الكاتب: الصباح / ناصر صباح الأحمد	الجهة:		

خاصة

هل من حل؟

لم يعد خافياً أمام العيان مدى عمق أزمة الاقتصاد الريعي

بقلم: الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح

الإيجابي نحو العمل إلا أن فترة نصف القرن الأخير في

المقابل لم نحل من مزايا ينبغي توظيفها بشكل مناسب لبناء كويت المستقبل، فقد اكتسب الكويتيون خلال هذه الفترة خبرات دولية وأقاموا شبكة عالمية للتمويل والتجارة يمكن أن تكون بمثابة قاعدة مهمة للانطلاق نحو التنمية الاقتصادية في المستقبل، وذلك إذا ما روعيت الاعتبارات التالية:

الانطلاق بدءاً من الآن ودونما تأخير، حيث لا تزال الكويت تتمتع بموارد مالية مناسبة، وهذا ما يتطلب الإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة للاستثمار من أجل المستقبل. الحاجة إلى الاستفادة من طاقة كل فرد في الكويت. الاستناد إلى اقتصاد السوق المفتوح باعتباره الأقدر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وتقديم فعلي.

استشراف الرؤية التنموية

إن التحديات الكبيرة التي تواجه الكويت خلال الفترة القريبة المقبلة، تحديات تتطلب أن يكون التخطيط أولوية وطنية، وأن تكون التنمية هي الشغل الشاغل للدولة وللمجتمع، وأن نحاول ما أمكننا ذلك، التبصر في واقعنا والانتباه إلى المخاطر التي تتهددنا إذا ما استمرت الحال على ما هي عليه في ظل المنهج الريعي القائم، والعمل على استشراف رؤية تنموية لمعالجة مشكلات الواقع الراهن من جهة، وللانطلاق نحو المستقبل من جهة ثانية، وهذا ما يتطلب التفكير في وضع وجهة واضحة لمسار الكويت في المستقبل ودورها وآفاق التنمية فيها، وأن يكون المواطن على دراية كافية بالأوضاع التي تمر بها البلاد، ليكون مستعداً للوفاء بالتزاماته عن وعي ومعرفة بحقائق الأمور. وللأسف فإن الجهات المعنية بالتخطيط ورسم السياسات لا

التي بدأت تطل برأسها وكذلك الاختلالات الهيكلية المصاحبة لها والناجمة عنها، كما يتضح يوماً بعد يوم انعدام إمكانية مواصلة السير على الطريق الحالية... ويبقى السؤال مطروحاً: أين يكمن الحل؟

حقائق ومتطلبات: إن مواجهة التحديات والخروج من الأزمة والانطلاق نحو تحقيق التنمية واحداث النهضة المنشودة يتطلب الاستناد إلى مجموعة من الحقائق والثوابت والمتطلبات:

أولها، أن هناك أزمة عميقة يواجهها الاقتصاد الريعي وتواجهها دولة الرعاية والرفاه. وثانيها: أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والواقع الاجتماعي تتطلب معالجات هيكلية وليس مجرد إصلاحات عابرة، خصوصاً وأنه من الترف افتراض أن هناك فرصة وفسحة من الوقت للاستمرار في النهج ذاته أو مواصلة اتباع السياسات التي كشفت عن فشلها وعجزها، وأصبح من الضروري تجاوزها.

وثالثها: أن القرار السياسي هو محور الإصلاح والتنمية، مما يتطلب تعاملاً جدياً مع طرائق اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه.

ورابعها: أن مسؤولية الإصلاح وكذلك النهوض بالبلاد هي مسؤولية وطنية اجتماعية.

وخامسها: أن الأسس الدستورية ومبدأ سيادة القانون واحترام قيمة العمل والالتزام بأسس العدل الاجتماعي والاستناد إلى القيم الروحية، هي الإطار المرجعي لأي إصلاح جاد أو تنمية مستدامة أو نهضة مأمولة.

الانطلاق من الماضي لاستشراف آفاق المستقبل

شكلت الكويت مركزاً تجارياً مزدهراً منذ أوائل القرن الثامن عشر، فقد لعبت دوراً رئيسياً في التجارة ونقل البضائع في منطقة الخليج والمحيط الهندي وإلى العراق وحب، كما كان الكويتيون يتمتعون بالمهارة والقدرة على المنافسة وسعة الحيلة والعقلية التجارية.

ولئن تميزت الحقبة النفطية باضمحلال دور الكويت التاريخي كميناء ومركز تجاري، وكذلك فقدان الكثير من المزايا العملية، وعلى رأسها الاعتماد على النفس والموقف

هناك أزمة عميقة يواجهها الاقتصاد الريعي وتواجهها دولة الرعاية والرفاه

ندعو إلى مجلس أعلى للتنمية يتشكل من مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية ولا يكون دوره استشارياً بل مقررّاً

آسيا عندما ترتبط بخطوط السكك الحديدية مع إيران. فالكويت تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي من شأنه مساعدتها على استعادة دورها التقليدي في تأمين النقل البحري للبضائع من وإلى العراق وإيران والمملكة العربية السعودية.

ولئن كان صحيحاً أن الموانئ الأخرى في المنطقة قد حلت محل الدور التاريخي للكويت، في هذا المجال، فإن الكويت مع ذلك لا تزال قادرة على استرداد هذه المكانة، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن الكثافة السكانية في كل من إيران والعراق متمركزة بالقرب من الكويت، وكذلك فإن هناك دوراً يمكن للكويت أن تقوم به كميناء رئيسي ومركز مالي لدعم متطلبات الاقتصاد العراقي مستقبلاً بعد زوال حكم صدام، وذلك بسبب محدودية واجهة العراق البحرية على الخليج، وقرب الكويت الجغرافي من الأراضي العراقية، وخصوصاً التجمعات السكانية العراقية الكثيفة جنوبي العراق، وضخامة حجم الاقتصاد العراقي وقلة خبرته باقتصاديات السوق وبالسياسات الاستثمارية.

وبالطبع فإن أي دور اقتصادي إقليمي تطمح الكويت للقيام به مستقبلاً يعتمد أساساً على مناخ السلام والاستقرار في المنطقة.

وبالتأكيد فإن استرداد الكويت لدورها التاريخي يفترض اتخاذ تدابير لتحسين موانئها من حيث المرافق والإدارة ورسوم الشحن والتفريغ.

كما أن الكويت مرشحة جغرافياً لأن تصبح مركز التقاء خطوط السكك الحديدية لكل من إيران والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية، في إطار ما يمكن تصوره من ترابط لمنطقة شمالي الخليج الاقتصادية، وكذلك الارتباط باقتصادات وسط آسيا والبلاد المطلة على البحر الأبيض المتوسط عبر شبكات خطوط السكك الحديدية المارة بسوريا والعراق وإيران، التي يمكن أن تلتقي في الكويت.

وهناك فرصة محتملة أمام الكويت لاستغلال موقعها الاستراتيجي المميز لتحسين خدماتها للنقل الجوي سواء لتصدير المنتجات العالية القيمة أو لخدمات الترانزيت والسياحة.

ومن الضروري التأكيد على أن التصور الاستراتيجي لدور اقتصادي جديد للكويت لا يفترض أن ينحصر في الرؤية القائلة إن الكويت ميناء فقط، أو معبر ترانزيت بحري، أو

تمتلك رؤية تنموية مستقبلية، ما يجعل الهدف الأول لأي جهد وطني مخلص هو استشراف هذه الرؤية.

ذلك أن مستقبل الكويت يعتمد إلى درجة كبيرة على قدرتنا كدولة ومجتمع على البحث عن دور تنموي جديد للكويت تدخل به القرن الحادي والعشرين يتجاوز كونها مجرد دولة مصدرة للنفط، حيث ستبقى الكويت فترة لا بأس بها من الزمن كدولة مصدرة للنفط، ولكنها لا يمكن أن تستمر في الاعتماد على مورد وحيد آيل إلى النضوب ومعرض لاهتزازات الأسعار.

ولعل الخيار التنموي الممكن التذكير فيه كخيار استراتيجي هو استعادة الكويت دورها المفترض كميناء للمنطقة، والعمل على تأهيلها لتصبح مركزاً تجارياً ومالياً وخدمياً قائماً على أسس التنافسية واقتصاديات السوق، بما يتطلبه ذلك من أحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وتعليمية، وتعبئة جميع الطاقات والموارد البشرية، وكذلك مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وغيره من القطاعات في العملية التنموية على أسس اقتصادية وتنموية، وتغيير العقلية السائدة التي نمت في ظل الاقتصاد الريعي، بحيث يتبنى المجتمع مفهوماً جديداً للرفاه... وهو الرفاه المستند إلى ما يتحقق من الإنتاج والكسب والعمل، وليس الرفاه الذي تمنحه الدولة هبة للمواطنين.

الخيار التنموي البديل: الكويت ميناء ومركزاً تجارياً ومالياً وخدمياً

صحيح أن النفط سيستمر مورداً اقتصادياً مهماً للكويت، ولكنه يجب ألا يبقى المورد الوحيد، فهو سينضب ذات يوم، كما أنه عرضة لهزات الأسعار... ومن هنا سنوجه جزءاً من اهتمامنا إلى خيار تحول الكويت لتصبح ميناء ومركزاً تجارياً ومالياً وخدمياً، في إطار اقتصاد السوق والتنافسية، كما أن الكويت مرشحة لأن تقوم بدور محطة «مخزون» تجارة وسط

يمكن للكويت أن تكون ميناءً رئيسياً ومركزاً مالياً لدعم متطلبات الاقتصاد العراقي بعد زوال حكم صدام

٩٩ إن التحديات التي تواجه الكويت خلال الفترة القريبة المقبلة تتطلب أن يكون التخطيط أولوية وطنية

مركز مالي فقط، أو مركز خدمي فقط، بل يمكن أن يكون للكويت دور متعدد الجوانب... فمن الممكن تصور دور للكويت، علاوة على كونها ميناء ونقطة اتصال، بحيث تصبح مركزاً مالياً وخدمياً وموطناً لبعض صناعات التقنية العالية وخدماتها، ومركزاً لتقديم خدمات التعليم والتدريب.

ولا شك أن اقتصاد السوق المفتوح سيلعب دوراً مهماً في مجال صناعة الخدمات التي ستلعب دوراً رئيسياً في التنمية المستقبلية للكويت، فالرعاية الصحية والخدمات المالية والسياحة والمواصلات وغيرها لن تنمو وتتطور إلا كشركات خاصة تتنافس في السوق لتقديم أفضل ما لديها من خدمات.

وبإمكان الكويت أن تصبح منطقة جذب فعالة للاستثمارات الأجنبية الجادة. وخصوصاً لتحقيق هدف الحصول على المنتجات الجديدة والتقانة المتطورة ووسائل التشغيل المتقدمة. وما يميز الكويت وجود دستور ونظام قضائي مستقر يشكل صمام أمان للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن أنها تتمتع ببنية تحتية مناسبة وسياسات ضريبية جاذبة وموقع استراتيجي متميز.

الالية المطلوبة لصياغة الرؤية التنموية

من الواضح أن الآلية الراهنة لما يسمى بالتخطيط هي آلية عاجزة عن بناء رؤية تنموية مستقبلية واضحة وصياغتها، فالواقع الراهن للمجلس الأعلى للتخطيط وحدود صلاحياته وطريقة تشكيله وأسلوب عمله تحول دون قدرته على أن يكون الآلية المنشودة للقيام بهذه المهمة الوطنية والتاريخية الكبرى.

ومن هنا فإننا ندعو إلى وجود «مجلس أعلى للتنمية» يضطلع بمهمة محددة وهي وضع خطة تنموية للكويت في

الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بحيث لا يكون دوره محصوراً في الاستشارة، بل أن يكون دوره مقررًا وصلاحياته واضحة ومدة تشكيله لا تتجاوز سنتين ينجز خلالها المهمة المنوطة به، بحيث

٩٩ اقتصاد السوق المفتوح سيلعب دوراً مهماً في صناعة الخدمات التي ستلعب دوراً رئيسياً في التنمية

تعرض نتائج عمل هذا المجلس على الرأي العام لمناقشتها ثم على الحكومة ومجلس الأمة لإصدارها وفق القنوات الدستورية، بحيث يتشكل «المجلس الأعلى للتنمية» في أغلبية من أعضاء تساهم في اختيارهم مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

غرفة تجارة وصناعة الكويت، اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، اتحاد الصناعات الكويتية، الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت، الجمعية الطبية الكويتية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، جمعية الإصلاح الاجتماعي، جمعية الخريجين، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، جمعية المعلمين، جمعية المحامين، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، رابطة أعضاء هيئة التدريس والتدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الاتحاد الكويتي لملاك العقارات التجارية والاستثمارية، رابطة الاجتماعيين، جمعية المهندسين الكويتية.

وأن يضم «المجلس الأعلى للتنمية» في صفوفه مستشارين من الشخصيات الدولية البارزة ذات الدور المشهود لها في قيادة تجارب تنموية ناجحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا أو سنغافورة وغيرها، بحيث تُعني بخبراتها محاولتنا لصياغة رؤية تنموية، ومن المفضل أن يكون دور الحكومة في هذا المجلس منحصرًا في تمثيل أطراف من الجهات الحكومية المعنية كمراقبين فيه، إلى أن يتمكن هذا المجلس من وضع تصوراتته لتقديمها بعد ذلك إلى المراجع العليا في الدولة، وعلى ضوء قناعتها يتم تشكيل حكومة جديدة تتبنى هذه الرؤية التنموية، وتضم عناصر ذات مكانة وخلفية ناجحة، بحيث تكون هذه الحكومة قادرة

على تعبئة طاقات البلاد ومواردها لتنفيذ الرؤية التنموية المقترحة ووضعها موضع التطبيق. أخيراً إذا كنا نتساءل: أين الحل؟... لعل، هذا هو بداية منطلق الحل!

٩٩ للأسف فإن الجهات المعنية بالتخطيط ورسم السياسات لا تمتلك رؤية تنموية مستقبلية

